



## الصمود والتصدي

### التزامنا

الانتخابي لمحليات 23 نوفمبر 2017

بتطلعات المواطنين إلى الرقي وكذا ممارسة الرقابة الشعبية.

إننا نؤكد في حزب العمال بأن الديمقراطية التشاركية التي تقم فاعلين غير منتخبين في قرارات المجالس البلدية يعد نفي لديمقراطية العهدة وتراجع عنها.

في ذات الوقت يتأكد في كل المعمورة أن البؤس والحرمان يشكلان مسمكة العنف والإرهاب.

لذا، يشترط الحفاظ على السلم المستعاد تلبية التطلعات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية لغالبية الشعب.

إن استكمال مسار استعادة السلم الضامن للسيادة الوطنية وسلامة الأمة يبقى بطبيعة الحال الشرط الرئيسي لكل برنامج تنموي للبلاد.

لذلك، فإن التزامنا الأول يتمثل في دعم كل عمل سياسي كفيل بمساعدة البلاد على الخروج من الأزمة نهائيا وقطع الطريق أمام كل تدخل في الشؤون الداخلية للبلاد وكل مساس بسيادته.

بمناسبة الذكرى الخامسة والخمسين لانتزاع استقلالنا الوطني، فإننا نؤكد مجددا عزمنا الراسخ للدفاع عن كافة مكتسبات الأمة.

إننا نعتبر أن وحدة الجمهورية واستمراريتها تستلزم تكريس المساواة في الحقوق بين كافة المواطنين في البلاد عبر التوزيع العادل للموارد الوطنية ونظام معادلة لا سيما في قطاع نقل المسافرين وكذا في المواد الزراعية والأساسية، مما يضمن حماية الولايات الفقيرة و النائية.

أخواتي الفضليات، إخواني الأفاضل،

نحن المرشحون الذين زكاهم حزب العمال لخوض غمار الانتخابات المحلية ليوم 23 نوفمبر 2017، اعتمادا على الشعار المركزي "الصمود والتصدي".

أيها العمال، أيها العاملات، أيها الموظفون والفلاحون والنقابيون والمتقاعدون والإطارات، نحن مناخلون من أجل إرساء الديمقراطية وتكريس الاشتراكية، نوجه لكم دعوة للتجنيد الجماعي.

إننا نعتبر، بعد مضي خمسة وخمسين سنة عن الاستقلال، أن تسوية مسألة إنعدام الشرعية الذي تعاني منه الهيئات المنتخبة أضحت مسألة حماية وطنية.

بالنسبة لنا ممارسة الشعب لسيادته تستلزم كشرط أولي إجراء انتخابات حرة وديمقراطية لانتخاب مجلس تأسيسي سيّد لأنه الضامن الوحيد للسيادة الوطنية ومن ثمة الضامن لعدم قابلية المساس بالملكية الجماعية للأمة.

وعلى هذا الأساس، سيعيد هذا المسار الكلمة للشعب كي يتمكن من اختيار ممثليه في كل المستويات، فهؤلاء الممثلين الذين يمكن مراقبتهم ونزع الثقة منهم في أي وقت، سيضطلعون بمهمة صياغة القوانين والسياسات المطابقة لمصالح الشعب والديمقراطية دون سواها.

فبهكذا طريقة، يمكن توفير الشروط الضرورية لضمان الديمقراطية المحلية حتى تتمكن المجالس المحلية من المشاركة فعليا في مسار التنمية المحلية والتكفل

15

انتخبوا قوائم حزب العمال

PT

التنمية الوطنية وإعادة البناء الوطني لا سيما بعد الأضرار المنجزة عن المأساة الوطنية ومخطط التصحيح الهيكلي ومختلف الكوارث الطبيعية التي طالت كافة مناطق الوطن.

إننا نؤكد من جديد معارضتنا لكل سياسة تقشفية أو التخفيض في ميزانيتي التسيير والتجهيز للدولة التي تقلص من حجم الاستثمارات العمومية الضرورية لإنعاش الاقتصاد وإحداث مناصب شغل وتدعيم المرافق العمومية، ذلك لأن هكذا تخفيض ستكون له عواقب وخيمة على الجماعات المحلية.

إن تقليص البطالة بصورة دائمة مرهون حسب رأينا، بالإسراع في إنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المرافق العمومية وإعطاء دفع حقيقي للإصلاح الزراعي بواسطة استثمارات عمومية وإعادة فتح المؤسسات الاقتصادية العمومية المغلقة من بينها المؤسسات البلدية والولائية ومسح ديون المؤسسات العمومية والتطبيق الفعلي للأفضلية الوطنية عبر إرساء حواجز جمركية لحماية الانتاج الوطني.

لقد أجمع الكل بأنه فضلا عن الصناعة والزراعة، فإن السياحة والصيد البحري يعدان عاملان هامين في التنمية لما توفره من مناصب شغل بمئات الآلاف.

إلا أننا نلاحظ أن المستثمرات الفلاحية تئن تحت وطأة وضغط البنوك لما تعترضها من عراقيل بيروقراطية مستعصية وهو ما يعيق تحقيق الهدف الحيوي المتمثل في ضمان الأمن الغذائي ومن ثمة تقليص فاتورة الاستيراد.

ومن جهته، فإن قطاع الفنادق العمومي يبقى متعثرا بسبب انعدام سياسة واضحة تعطي الأولوية للسياحة المحلية بضمان تطوير الفنادق العمومية وتشجيع المبادرة الخاصة لتكامل الجهد المبدول.

إننا نعتقد بأنه يتعين على الدولة استرجاع مهامها الاقتصادية والرقابية كاملة لوضع حد للتدمير الممنهج للممتلكات الفندقية العمومية وكذا لمساعدة قطاع الصيد البحري بدءا بإنشاء موانئ للصيد البحري وأسواقا للأسماك ومصانع للتوضيب والتعليب.

إن ترقية الصناعات التقليدية، تعد هي الأخرى وسيلة من وسائل خلق الثروات وإحداث العديد من مناصب الشغل، لذلك ينبغي إيلاءها العناية المستحقة وضمان تمويلها الضروري.

ذلك لأن الجمهورية لا يمكنها البتة تطبيق أي شكل من أشكال التمييز في مجال التنمية، بل بالعكس، إنها ملزمة بتطبيق تمييز إيجابي لصالح المناطق التي تعاني من تأخر كبير.

لذلك، فإننا نعتبر في حزب العمال بأن تحقيق تنمية منسجمة يتنافى مع النظام الجهوي لأنه يدمر التشريعات الوطنية والبرامج التعليمية والصحية الوطنية، كما أنه سينتج جزائر نافعة لأنها غنية من حيث الموارد والإيرادات الجبائية وجزائر أخرى غير نافعة معرضة للفقر والبؤس والتخلف.

كما أننا نؤكد بأن تحسين الخدمات الاجتماعية والعلاقات ما بين المواطنين والإدارة تستلزم على الأقل مضاعفة عدد البلديات أخذا بعين الاعتبار النمو الديمغرافي وشساعة التراب الوطني.

إن حماية الموارد الطبيعية لبلادنا (النفط والغاز والمناجم) من النهب الأجنبي تعد بالنسبة لنا مسألة أساسية وحيوية لأنها المصدر الرئيس للتمويل، لذلك، فإننا نعتبر أنه من واجبنا ومن واجب كل واحد وكل واحدة، الدفاع عن التأميمات والنضال والكفاح لاسترجاع السيادة الوطنية على مجمل موارد بلادنا وعلى اقتصادنا بالكامل.

وعليه، وفي الوقت الذي أفرزت أزمة النظام الرأسمالي الخراب والبؤس والحروب عبر كافة قارات المعمورة، فإننا سنكافح أكثر من أي وقت مضى ضد كل قرار مناف ومخالف للمادة 18 من الدستور أي ضد أية عملية خصوصية أو التراجع عن تأميم ملكية الجماعة الوطنية.

وسنناضل مع حزبنا، حزب العمال، لتعزيز السيادة الاقتصادية، لأنه يتعين علينا استعادة سيادة قرار الدولة على الصعيد الاقتصادي بالكامل عبر العودة لقانوني المالية التكميليين لسنة 2009 و2010 ومن ثمة التصدي للعودة لمخططات التصحيح الهيكلي التي تم تبنيها في قوانين المالية لسنتي 2016 و2017، وقانون الاستثمار الذي يشرعن لاقتراس محلي وأجنبي للمال العام والعقار.

ويتعين علينا بصفة ملموسة إجراء قطيعة صريحة مع سياسات التصحر الصناعي واللاتنظيم وانسحاب الدولة التي أملتها علينا الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة) وبالتالي اعتماد سياسة تتماشى مع حاجيات

إننا ندرك تمام الإدراك بأنكم لا تتقون في العمليات الانتخابية بسبب التزوير وعدم الوفاء بالعهد والالتزامات وتحويل العهدة الانتخابية لأغراض شخصية، وقد كانت انتخابات 4 مايو الماضية خير دليل على ذلك بالنظر إلى نسبة الامتناع والعزوف المنطقي النظير.

وفضلاً عن ذلك، فإن التلوث السياسي والفوضى واختلاط المال والأعمال من جهة والسياسة من جهة أخرى أصبحت الآن العلامات المميزة لكل اقتراع، وهو ما يعرض للخطر الديمقراطية السياسية برمتها وبالتالي الدولة.

هل هو منحنى لا عكوسي؟

لقد تأكد عبر تاريخنا الحديث بأنه من الممكن تدارك الوضع إذا ما تمكنت الإرادة الشعبية من تنظيم نفسها والتعبير عن رأيها.

إنه من الممكن حقاً تغيير مجرى الأمور وفرض تطهير الممارسة السياسية والتعددية الحقة وإعادة التركيب السياسي بمعاينة أنصار التفكك والانحلال.

ووعياً منا بالصعوبات التي تواجهنا بسبب تراكم المشاكل وتشابكها وبالنظر إلى التطلعات الشعبية المشروعة، فإننا نعتبر بأن التطورات العالمية والإقليمية التي تهدد بتفكيك وتدمير الأمم المحدقة ببلادنا على ضوء الأزمة السياسية الخانقة التي زادت من حدتها الانتخابات التشريعية للربيع مايو الماضي تطرح بإلحاح ضرورة تنظيم الدفاع عن الأمة وكيونونها، لهذا السبب قرر حزبنا المشاركة في استحقاق الانتخابات المحلية لمنع سقوط بلادنا في الفوضى.

علماً أن تغيير السياسات الاجتماعية واللاوطنية مشروط ببناء مؤسسات شفافة نابعة من الإرادة الشعبية وبالتالي هو مشروط بالتحول الديمقراطي الحقيقي.

وفي هذا الإطار ذاته، وإن ندعوكم للتجنيد لفرض إحترام الإحتكام الحر لكل واحد وكل واحدة فإننا نلتزم بالكفاح والنضال معكم لإيجاد حلول جماعية لكافة المشاكل (بما فيها السكن والعمل والنقل والعلاج والتعليم والماء والكهرباء والإيصال بشبكات توزيع الغاز والطرق والنظافة والمكاتب البريدية وروضات الأطفال والفضاءات الثقافية والرياضية الخ...) مع إحترام بطبيعة الحال مواقف كل واحد منكم إزاء هذا الاقتراع.

- إننا سنناضل مع نواب حزبنا من أجل تدعيم صلاحيات المنتخبين المحليين بتكريس دورهم وتغليبهم على دور الإدارة كي يتمكنوا من إحترام عهدهم، سعياً لمسح كافة ديون البلديات وتخصيص ميزانيات كافية تتماشى مع الحاجيات، كما سنناضل كي تدفع حصة الضرائب المستحقة عن وحدات الإنتاج للبلديات التي تتواجد فيها مع تخصيص الأموال المرصودة للتضامن البلدي للتنمية المحلية حصرياً.

- إن حماية ممتلكات العمومية لولايتنا وبلديتنا من المضاربة والنهب والخصوصية ستشكل محورا ذا أولوية قصوى ودائمة في عملنا. وسنناضل من أجل استرجاع أراضي البلديات وعقاراتها المحولة عن مآلها أو المبددة.

- وسعياً لوضع حد للظلم وإعطاء دفع قوى لتحسين المرافق العمومية، فإننا سنناضل من أجل تحسين القانون الأساسي لعمال البلديات وبصفة أعم لعمال الجماعات المحلية عبر تلبية مطالبها.

- إن التكفل باحتياجات الشبيبة التي تشكل أكبر وأوسع وعاء في مجتمعنا سيكون شغلنا الشاغل والدائم.

- إننا سنحارب عمل الأطفال واستغلال الشباب ذوي الشهادات وكذا المناصب الهشة...

- إننا نلتزم بإعطاء عناية خاصة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين من خلال السعي إلى بناء المنشآت القاعدية الضرورية لاستقبالهم (مدارس متخصصة، مراكز للإيواء، دور العجزة المتقاعدین مجهزة طبياً).

- كما سنناضل لتمكين النساء العازبات دون كفيل والشباب العامل من شروط إيواء تحفظ كرامتهم.

- وسعياً لضمان تدرّس ناجع لكافة الأطفال، فإننا سنناضل لإحداث مناصب شغل للمساعدات الاجتماعية على مستوى كل بلدية تتمثل مهمتهن في ضمان تدرّس كل الأطفال واتخاذ عند الاقتضاء التدابير الضرورية للمساعدة الاجتماعية للعائلات غير القادرة عن ذلك.

كما سنناضل من أجل تعميم المطاعم المدرسية وفتح روضات وحدائق للأطفال مع ضمان تغطية النقل المدرسي بنسبة 100٪.

- وسنناضل أيضاً من أجل وضع حد للانتظام

إننا نتوخى في مسعانا تجفيف منبع اليأس الاجتماعي وبالتالي ضمان تلاحم النسيج الاجتماعي ودعمه بهدف إقامة سدا منيعا أمام التلاعبات والهجمات التي تترصد بوحدة الأمة وسلامتها وسيادتها.

تلكم هي المحاور الرئيسية للالتزام والتعهد الذي قطعناه على أنفسنا في المجالس الشعبية البلدية والولائية إذ ما انتخبتمونا.

لقد لاحظتم بالتأكيد بأن تحقيق ذلك لا يستلزم توفر الالتزام السياسي للمنتخبين فحسب بل ينبغي كذلك اعتماد سياسات مركزية تتجسد عبر ميزانيات قطاعية كافية في قوانين المالية وبالتالي مكافحة سياسة التقشف المنتهجة حاليا من طرف الحكومة في حق غالبية الشعب والتنمية الوطنية والمحلية لتواصل الأوليغارشيا إقتراس المال العام والملكية الجماعية.

إننا نعرض هذه المحاور عليكم قصد التفكير فيها وإثرائها والمصادقة عليها يوم 23 نوفمبر المقبل باختيار قوائم حزب العمال حتى نحشد هممنا جميعا ونتجند سويا لتوفير شروط تحقيقها.

والفوضى في مجال البناء مع احترام معايير التعمير ومحاربة السكن الهش والفوضوي وبناء مساكن اجتماعية بالعدد الكافي في المدن والأرياف لتدارك العجز الذي يتسبب في أحداث شغب بمناسبة كل عملية توزيع ولتثبيت الفلاحين في الأرض، كما سنعمل على ترميم البنايات مهترئة وبصفة أعم السعي إلى تحسين إطار المعيشي للمواطنين.

- وسنعمل دون هوادة لاتخاذ كل التدابير وتسخير كافة الوسائل للوقاية من الكوارث الطبيعية والتكفل الفوري بالأضرار الناجمة عنها بتوفير حظائر تدخل سريعة.

- وسنحارب تحويل الأراضي الفلاحية عن أهدافها نحو مشاريع عقارية مربحة كما سندافع عن الأراضي المؤممة بمواجهة كل الأعياب والأساليب الغير القانونية التي تتوخى خوصصتها بما في ذلك إلغاء كل قرار غير شرعي وإبطال مفعوله.

إننا سنعمل في كنف الوحدة مع منتخبي الأحزاب الأخرى سواء كنا أقلية أو أغلبية، لأن شغلنا الشاغل سيكون أولا وقبل كل شيء إلزامية الاستجابة لتطلعات سكان ولايتنا وبلديتنا وتلبيتها ومن ثمة التخفيف من معاناة الفئات الهشة.

15

انتخبوا قوائم حزب العمال

PT

### قسمة انخراط

الإسم :

اللقب :

المهنة :

الولاية :

رقم الهاتف :

البريد الإلكتروني :

**إبعثو بهذه القسمة إلى:**

عن طريق البريد: حزب العمال، 2 شارع بلخيري بلقاسم، حسان بادي بلفور سابقا، الحراش

الهاتف : 023 82 71 60 / 61

بواسطة الفاكس : 023 82 71 58

Site: [www.pt.dz](http://www.pt.dz)